

ملف استراتيجي

مصر على خط المواجهة الإقليمية: حدود التدخل العسكري دفاعاً عن
السعودية وانعكاساته على الحرب في اليمن

الملخص التنفيذي

يشكل إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي استعداد بلاده للتدخل دفاعًا عن المملكة العربية السعودية، وما أعقبه من تحركات دستورية ومؤسسية خلال يومي 17 و18 أكتوبر 2026، تطورًا مهمًا في مسار الحرب اليمنية وتوازنات الأمن الإقليمي . فالموقف المصري لم يعد مقتصرًا على التضامن السياسي والدبلوماسي مع الرياض، بل انتقل إلى إبداء الاستعداد لتحمل مسؤوليات عسكرية دفاعية، في سياق تصاعد الهجمات الحوثية على المنشآت الحيوية السعودية وارتفاع المخاطر التي تهدد الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب.

وتؤكد المعطيات المتاحة أن مجلس الدفاع الوطني المصري أعلن استعداده لتقديم الدعم اللازم والممكن للسعودية، بينما ظل التحرك العسكري مشروطًا بطلب سعودي واستكمال الإجراءات الدستورية . ولا تتوافر، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، معلومات رسمية كافية تؤكد بدء انتشار قوات مصرية جديدة أو دخولها في عمليات قتالية داخل اليمن .

وتكشف القراءة الاستراتيجية أن التحول المصري تحكمه مجموعة مصالح مترابطة، تتجاوز التضامن مع السعودية إلى حماية الأمن القومي المصري، والحفاظ على أمن البحر الأحمر، والحد من التداعيات الاقتصادية لاضطراب قناة السويس، ومنع تشكل واقع أمني إقليمي تتوسع فيه قدرة الجماعات المسلحة على تهديد الدول والممرات الدولية.

وفي المقابل، لا يبدو أن القاهرة تتجه، وفق الموقف المعلن، إلى تبني خيار التدخل البري المباشر في اليمن، بالنظر إلى اختلاف هذا الخيار عن المهمة الدفاعية المعلنة، وتعقيدات المسرح اليمني، وما يحمله من مخاطر الاستنزاف والتمدد العسكري وصعوبة تحقيق الحسم السريع.

وتزداد أهمية الموقف المصري في أنه يفتح الباب أمام تحول تدريجي من الترتيبات الأمنية الثنائية إلى صيغة تعاون دفاعي عربي أوسع . غير أن نجاح هذا التحول سيتوقف على وضوح الأهداف، وحدود الالتزامات، وفعالية التنسيق، والقدرة على منع الانزلاق إلى مواجهة إقليمية طويلة.

وتخلص الدراسة إلى أن القيمة الاستراتيجية للدور المصري لا تقاس أساسًا بعدد القوات التي يمكن أن تشارك، بل بطبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه في حسابات الردع، وأمن الملاحة، وقدرة السعودية على حماية منشآتها، ومدى استفادة الدولة اليمنية من إعادة ترتيب المشهد الإقليمي.

تحديد القضية والإشكالية الاستراتيجية

طبيعة القضية

تتمثل القضية في التحول المحتمل للدور المصري من المساندة السياسية والأمنية للسعودية إلى المشاركة العسكرية الدفاعية المباشرة في مواجهة التهديدات المرتبطة بالحرب اليمنية، وما قد ينشأ عن ذلك من تغيرات في البيئة العسكرية والسياسية والإقليمية، ولا يتعلق الأمر بقرار عسكري مصري منفرد، وإنما بتفاعل مجموعة من المتغيرات، أهمها:

- استمرار الهجمات الحوثية على الأراضي السعودية، وارتفاع كلفتها الأمنية والاقتصادية.
- الحاجة السعودية إلى تعزيز قدرات الحماية والردع وتوسيع دائرة المساندة الإقليمية.
- ارتباط المصالح المصرية بأمن البحر الأحمر وقناة السويس.
- تطور العلاقة بين الحرب اليمنية والمواجهة الإقليمية الأوسع.
- تراجع فرص التسوية السياسية السريعة بالتزامن مع تصاعد العمليات العسكرية.

الإشكالية الاستراتيجية المركزية

إلى أي مدى يمكن أن تتحول المشاركة المصرية المحتملة في الدفاع عن السعودية إلى عامل مؤثر في موازين القوى العسكرية والسياسية داخل اليمن، وما حدود قدرتها على تعزيز الردع الإقليمي دون الانزلاق إلى حرب استنزاف مفتوحة؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة:

1. ما الذي دفع القاهرة إلى إعلان استعدادها العسكري في هذا التوقيت؟
2. ما المصالح المباشرة وغير المباشرة التي تسعى مصر إلى حمايتها؟
3. ما حجم الفجوة بين القدرات العسكرية المصرية والاحتياجات الدفاعية السعودية؟

4. هل يمكن أن يمتد الدور المصري من حماية السعودية إلى التأثير المباشر في الجبهات اليمنية؟
5. كيف يمكن أن يتعامل الحوثيون وإيران والقوى الإقليمية والدولية مع هذا التحول؟
6. ما الذي يمكن أن تكسبه الحكومة اليمنية من المشاركة المصرية، وما المخاطر المحتملة؟
7. ما السيناريو الأرجح خلال المدى القصير والمتوسط؟

الخلفية الاستراتيجية وتطور الموقف

الجدور التاريخية للدور المصري في اليمن

يمثل اليمن إحدى الساحات التي ارتبطت تاريخياً بتوازنات الأمن القومي المصري، بالنظر إلى موقعه المشرف على مضيق باب المندب، وعلاقته المباشرة بأمن البحر الأحمر والملاحة المتجهة إلى قناة السويس.

وقد شهدت ستينيات القرن الماضي تدخلاً عسكرياً مصرياً واسعاً في اليمن، ترتبت عليه تكاليف بشرية واقتصادية وسياسية، وأسهمت تجربته في تشكيل تصور حذر لدى دوائر التفكير الاستراتيجي بشأن الانخراط البري المباشر في الصراعات اليمنية.

غير أن البيئة الحالية تختلف عن تلك المرحلة في طبيعة التهديدات، وأشكال الحرب، وتركيبه الفاعلين، والمصالح الإقليمية، ولذلك لا يصلح القياس التاريخي وحده لتفسير الخيارات الحالية، لكنه يظل عاملاً مهماً في تقدير كلفة التدخل البري.

التطورات السياسية والعسكرية للموقف المصري وحدود التفويض بالتدخل

شهد الموقف المصري من التصعيد العسكري في اليمن تطوراً لافتاً في 19 أكتوبر 2026، مع قرار مجلس النواب المصري تأجيل التصويت على طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي تفويضه باتخاذ إجراءات عسكرية لدعم المملكة العربية السعودية إلى 26 أكتوبر، بعد مناقشات تناولت طبيعة المشاركة العسكرية المحتملة وحدودها وتكاليفها وتداعياتها.

ويعكس هذا التطور انتقال الموقف المصري من مستوى إعلان التضامن والاستعداد للدفاع عن السعودية إلى مرحلة البحث في الشروط السياسية والقانونية والعسكرية للمشاركة، في ظل تباين المواقف البرلمانية بشأن حجم التفويض المطلوب ونطاقه الجغرافي والزمني.

وتشير المعطيات المتاحة إلى أن المشاركة المصرية المطروحة تتجه نحو الطابع الدفاعي، بما يشمل احتمالات المساهمة في حماية الأراضي والمنشآت السعودية وتعزيز الأمن البحري، دون وجود قرار معلن بإرسال قوات مصرية لخوض عمليات قتالية برية داخل اليمن.

وتكتسب هذه التطورات أهمية استراتيجية في ضوء ارتباط الأمن السعودي بالأمن القومي المصري، ولا سيما أمن البحر الأحمر وباب المندب وقناة السويس. غير أن توسيع المشاركة المصرية يظل مرتبطاً بحسابات معقدة تشمل المخاطر العسكرية والتكاليف الاقتصادية واحتمالات اتساع نطاق المواجهة الإقليمية.

وعليه، فإن تأجيل التفويض لا يعني بالضرورة تراجع القاهرة عن التزاماتها تجاه الرياض، بقدر ما يعكس استمرار البحث في حدود المشاركة وشروطها. وسيكون القرار البرلماني المرتقب، وما قد يعقبه من ترتيبات عسكرية، مؤشراً مهماً لتحديد ما إذا كان الدور المصري سيبقى ضمن الدفاع عن السعودية، أم سيتطور إلى مشاركة إقليمية أوسع ذات انعكاسات على مسار الصراع في اليمن.

كيف نقرأ هذا التطور استراتيجياً؟

تكتسب التطورات الأخيرة في الموقف المصري تجاه الدفاع عن المملكة العربية السعودية أهمية استراتيجية تتجاوز حدود التضامن السياسي والعسكري، إذ تثير تساؤلات بشأن طبيعة المشاركة المصرية المحتملة وحدودها وانعكاساتها على مسار الحرب في اليمن والتوازنات الإقليمية. وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن قراءة التطور الأخير من خلال أربع دلالات استراتيجية رئيسية:

1. الانتقال من إعلان الاستعداد إلى اختبار شروط التدخل. لم تعد القضية تتعلق بإمكانية مساهمة مصر عسكرياً فحسب، بل أصبحت تتعلق بالضوابط القانونية والسياسية التي ستحكم هذه المساهمة. والتأجيل لا يثبت رفض البرلمان، لكنه يؤكد أن التفويض لم يُحسم.
2. وجود فارق بين حماية السعودية وتغيير موازين القوى في اليمن. إذا انحصر الدور المصري في الدفاع الجوي وحماية المنشآت والملاحة البحرية، فإن تأثيره المباشر سيكون في تعزيز الدفاعات السعودية، بينما يبقى تأثيره على الجبهات البرية اليمنية غير مباشر.
3. حضور التجربة التاريخية المصرية في اليمن. أعادت المناقشات الحالية إلى الواجهة تجربة التدخل المصري في ستينيات القرن الماضي، بما يفسر بعض المطالبات بتحديد نطاق المهمة ومدتها وتكلفتها قبل الموافقة عليها.

4. ارتباط القرار بالأمن الاقتصادي المصري .لا تنفصل الحسابات العسكرية عن قناة السويس والبحر الأحمر، ولا عن العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية .وهذا يجعل القرار المصري محكوماً بموازنة بين متطلبات الأمن الإقليمي ومخاطر توسيع الحرب.

البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقرار المصري

البيئة العسكرية والأمنية.

تتسم البيئة العسكرية المحيطة بالقرار المصري بأربع خصائص رئيسية:

الخصبة الأولى: انتقال التهديد الحوثي من المجال المحلي إلى المجال الإقليمي .لم تعد المواجهة محصورة في السيطرة على الأراضي اليمنية، بل امتدت إلى مهاجمة المطارات والمنشآت الاقتصادية والطاقة والممرات البحرية .وقد أبرزت الهجمات الأخيرة على السعودية صعوبة توفير حماية مستمرة لجميع الأهداف الحيوية، رغم امتلاك المملكة تجهيزات عسكرية متقدمة .

الخصبة الثانية: استمرار فاعلية الحرب غير المتكافئة. تعتمد جماعة الحوثي على الصواريخ والطائرات المسيّرة والتهديد البحري، وهي وسائل تمكنها من إحداث أضرار كبيرة بتكاليف أقل نسبياً من تكلفة التصدي لها، ومن ثم فإن مجرد إضافة قوات تقليدية لا يكفي بالضرورة لمعالجة مصادر التهديد.

الخصبة الثالثة: تعدد الجبهات وتداخلها. ترتبط العمليات داخل اليمن بالهجمات على السعودية وبأمن البحر الأحمر، في حين تؤثر التطورات الإقليمية المرتبطة بإيران في حسابات جميع الأطراف.

الخصبة الرابعة: الفجوة بين التفوق العسكري والنتائج السياسية. يستطيع التفوق التقني والجوي تحسين قدرة الدفاع والردع، لكنه لا يضمن إنهاء صراع تتداخل فيه السيطرة المحلية، والشرعية السياسية، والاقتصاد الحربي، والتعبئة المجتمعية، وعليه فإن المشاركة المصرية المحتملة ستدخل بيئة استنزاف معقدة، لا يكفي فيها التفوق التقليدي وحده لإنتاج نتائج حاسمة.

البيئة السياسية والدبلوماسية

من الناحية السياسية، تسعى السعودية إلى المحافظة على أمنها الداخلي واستعادة القدرة على ردع الهجمات، مع الحد من تكاليف المواجهة الطويلة، وتستطيع المشاركة المصرية أن تمنح الرياض سندًا عربيًا إضافيًا، وتؤكد أن أمن المملكة ليس مسؤولية سعودية منفردة.

أما القاهرة فتبدو معنية بتحقيق توازن بين تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع السعودية، والحفاظ على حرية قرارها العسكري، وتجنب التحول إلى طرف في حرب مفتوحة.

ويتضح هذا التوازن في اقتران الاستعداد العسكري المصري بالدعوة إلى خفض التصعيد والجهود الدبلوماسية، بما يعني أن القاهرة لا تقدم الخيار العسكري بديلًا وحيدًا للمسار السياسي.

البيئة الاقتصادية

يشكل الاقتصاد أحد المحددات الأكثر تأثيرًا في الحسابات المصرية. فاضطراب الملاحة في البحر الأحمر لا يهدد السفن العابرة فحسب، وإنما يؤدي إلى إعادة توجيه التجارة، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، وتراجع النشاط المرتبط بقناة السويس.

وقد نقل تقرير للجزيرة في 18 أكتوبر تقديرًا لخسائر إيرادات قناة السويس بنحو 11 مليار دولار منذ بدء الهجمات البحرية عام 2023، استنادًا إلى تصريحات منسوبة لوزير الخارجية المصري، وهذا الرقم تراكمي منقول عن المصدر، وليس تقديرًا مستقلًا أجرته الدراسة.

في المقابل، يمكن لأي توسع عسكري أن يفرض نفقات إضافية على القاهرة، ويرفع مستوى تعرض الاقتصاد المصري لاضطرابات الأسواق والملاحة والطاقة، وقد سجل المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية تراجعًا بنسبة 2.6% في تعاملات 18 أكتوبر، وفق رويترز، في ظل ضغوط إقليمية متصاعدة. ولا يمكن عزو هذا التراجع إلى التحرك المصري وحده.

البيئة الجيوسياسية

تشكل الجغرافيا العامل الذي يربط المصالح المصرية والسعودية واليمنية:

- مصر تتحكم في قناة السويس عند الطرف الشمالي لطريق البحر الأحمر.
- السعودية تمتلك ساحلاً طويلاً على البحر الأحمر وتواجه تهديدات تمس أمنها البري والجوي والبحري.

- اليمن يقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويتأثر أمن باب المندب بالتطورات العسكرية والسياسية على أراضيه.

ومن هنا، فإن أمن البحر الأحمر يمثل قضية مترابطة لا يمكن معالجتها بصورة منفصلة عن أمن الدول المشاطئة له. لكن هناك فارقاً بين حماية المرور البحري وبين تحقيق الاستقرار السياسي والعسكري في اليمن. فقد تتحسن حماية السفن مؤقتاً دون أن تزول أسباب التهديد في الياسة، ولهذا فإن أي تصور إقليمي مستدام يجب أن يجمع بين الحماية البحرية، والاستقرار داخل اليمن، والتعاون الأمني، والمسار السياسي.

تحليل مصالح وأهداف الفاعلين الرئيسيين.

الفاعل	المصالح والأهداف الأساسية	القيود والتحديات
مصر	حماية أمن السعودية والبحر الأحمر وقناة السويس؛ تعزيز الدور الإقليمي	الكلفة الاقتصادية؛ التفويض الدستوري؛ مخاطر الاستنزاف
السعودية	حماية المنشآت الحيوية؛ ردع الهجمات؛ دعم الاستقرار اليمني	اتساع مساحة الحماية؛ كلفة الدفاع؛ تعقيدات الحرب
الحكومة اليمنية	استعادة سلطة الدولة؛ تحسين قدراتها العسكرية؛ تعزيز الاعتراف والدعم	تعدد التشكيلات؛ ضعف الموارد؛ الحاجة إلى قيادة منسقة.
جماعة الحوثي	المحافظة على مناطق سيطرتها؛ تعزيز قدراتها التفاوضية؛ ممارسة الضغط العسكري.	الضغوط العسكرية؛ الاستنزاف؛ خطر توسع الردع الإقليمي.
إيران	الحفاظ على النفوذ الإقليمي وأوراق الضغط.	احتمال اتساع المواجهة؛ كلفة التصعيد على مصالحها.
الإمارات	أمن الملاحة؛ دعم حلفائها؛ المحافظة على مصالحها الأمنية والإقليمية.	خلافات الأولويات اليمنية؛ تعقيد العلاقة بين القوى المحلية.
تركيا وباكستان	دعم أمن السعودية وتعزيز الشراكات الدفاعية.	حدود التفويض والمصالح؛ احتمال التصعيد.
الولايات المتحدة والقوى الدولية	أمن الملاحة والطاقة؛ منع اتساع الصراع.	تكلفة التدخل؛ الضغوط السياسية؛ تعدد الأزمات.

قراءة في مصالح الفاعلين

يمكن استخلاص ثلاثة مستويات من المصالح المتعارضة والمتقاطعة.

المستوى الأول: هو المصلحة الدفاعية المشتركة بين مصر والسعودية، التي تتمثل في تقليل تأثير الهجمات العابرة للحدود وتعزيز حماية المنشآت والممرات البحرية.

المستوى الثاني: هو المصلحة اليمنية، وتتمثل في إنهاء الانقسام المسلح واستعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن. لكن هذه المصلحة لا تتحقق تلقائيًا بمجرد انخراط دول إضافية في الدفاع عن السعودية.

المستوى الثالث: التنافس الإقليمي، حيث يمكن أن تؤدي زيادة الدعم العسكري للسعودية إلى تعديل حسابات الحوثيين وإيران، لكنها قد تدفع أيضًا إلى محاولات ردع مضاد وتوسيع نطاق المواجهة. ومن التطورات ذات الصلة، ما أوردته الغارديان في 17 أكتوبر بشأن عودة التعاون السعودي الإماراتي في الملف اليمني، مع بقاء التباينات المرتبطة بالقوى الجنوبية ومستقبل اليمن. ويبرز ذلك أن وحدة الموقف ضد الهجمات الحوثية لا تكفي وحدها لإزالة اختلافات الشركاء بشأن الترتيبات السياسية اليمنية.

القدرات المصرية التي يمكن توظيفها

المجال	طبيعة المشاركة الممكنة	التأثير المتوقع
الدفاع الجوي	الإنذار المبكر؛ حماية المنشآت؛ المساهمة في التصدي للتهديدات	تعزيز الحماية السعودية
القوات البحرية	الدوريات؛ حماية السفن؛ المراقبة والتعاون البحري	تعزيز أمن البحر الأحمر
القوات الجوية	الاستطلاع والمراقبة والدعم الفني واللوجستي	تحسين الوعي الميداني
الاستخبارات العسكرية	تبادل المعلومات وتحليل التهديدات	تحسين سرعة التنسيق والاستجابة
القوات البرية	التدريب والاستشارات والتأهيل	رفع قدرات القوات الشريكة تدريجيًا
المشاركة البرية القتالية	الانخراط المباشر في المعارك اليمنية	تأثير محتمل لكنه عالي الكلفة
الإمداد والخدمات الطبية	دعم الاستدامة والإخلاء الطبي	تخفيف الأعباء العملياتية والإنسانية

أثر المشاركة المصرية على موازين القوى داخل اليمن

من الضروري التمييز بين ثلاثة أنواع من التأثير.

التأثير الأول: تعديل ميزان الردع الإقليمي. يمثل هذا التأثير النتيجة الأكثر احتمالاً، إذ إن مشاركة دولة بحجم مصر في الدفاع عن السعودية من شأنها توسيع دائرة الأطراف المعنية بمنع الاعتداءات، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة السياسية والعسكرية المتوقعة لاستمرار الهجمات الحوثية، لكنه لا يضمن توقفها.

التأثير الثاني: تحسين البيئة العسكرية للقوات الحكومية اليمنية. يمكن أن تنشأ استفادة غير مباشرة إذا ساهم التعاون المصري السعودي في تحسين أمن الممرات البحرية وتنسيق المعلومات، أو تضمن برامج رسمية لتأهيل القوات الحكومية اليمنية. لكن هذه الاستفادة مشروطة بوجود مؤسسات يمنية قادرة على استيعاب الدعم وتحويله إلى تحسين مستدام في الأداء.

التأثير الثالث: التأثير المباشر في الجبهات البرية. يبقى هذا التأثير محدوداً في حال اقتصر المهمة المصرية على الدفاع عن السعودية. فالتغيير المباشر في خطوط السيطرة داخل اليمن يحتاج إلى قدرات محلية فعالة، وقيادة متماسكة، وموارد مستدامة، وغطاء سياسي، وقدرة على إدارة المناطق بعد انتهاء المواجهات، ومن ثم فإن المبالغة في اعتبار الاستعداد المصري مقدمة تلقائية لحسم المعركة اليمنية لا تستند إلى معطيات كافية.

تحليل الفرص والتهديدات الاستراتيجية

نقاط القوة: القدرات العسكرية المصرية، وتقاطع المصالح الاستراتيجية مع السعودية، والخبرة في التعاون البحري، والمكانة السياسية الإقليمية.

نقاط الضعف: الضغوط الاقتصادية، والتحديات اللوجستية، ومحدودية التأثير المباشر على الجبهات اليمنية، واحتمال اختلاف أولويات الشركاء.

الفرص: تعزيز الردع، وتوسيع التعاون العربي، وتحسين أمن البحر الأحمر، وإيجاد صيغ لدعم مؤسسات الدولة اليمنية والملاحة التجارية.

التحديات: التصعيد المضاد، واستنزاف الموارد، وتهديد الملاحة، وامتداد المواجهة إلى أطراف جديدة، وتفاقم الأزمة الإنسانية اليمنية.

السيناريوهات الاستراتيجية المحتملة

في ضوء التطورات السياسية والبرلمانية الأخيرة في القاهرة، يمكن تحديد السيناريوهات الآتية:

- السيناريو الأول: الدفاع عن السعودية.** ما زالت من الخيارات التي يناقشها المحللون دون إعلان انتشار فعلي.
- السيناريو الثاني: دعم القوات الحكومية اليمنية.** لا يوجد تأكيد جديد على ترتيبات مصرية مباشرة لهذا الغرض.
- السيناريو الثالث: دخول قوات مصرية إلى اليمن.** لا توجد مؤشرات رسمية مؤكدة على اتخاذ هذا القرار.
- السيناريو الرابع: الوساطة والاحتواء السياسي.** برز بصورة أوضح إلى جانب مناقشة الخيارات العسكرية.

انعكاسات التحول المصري على اليمن

- 1. الانعكاسات السياسية.** يمكن أن يؤدي انخراط مصر في الترتيبات الدفاعية الإقليمية إلى تعزيز حضور القضية اليمنية في الحسابات العربية، وإعادة التأكيد على ارتباط أمن اليمن بأمن دول الجوار، وقد يفتح هذا المجال أمام دور مصري سياسي ودبلوماسي أكبر في دعم مؤسسات الدولة اليمنية والتنسيق بين الأطراف الإقليمية. غير أن ذلك يظل مشروطًا بأن تقترن المقاربة الأمنية برؤية سياسية لمستقبل اليمن، وألا تتحول الدولة اليمنية إلى مجرد ساحة لإدارة المنافسة الإقليمية.
- 2. الانعكاسات العسكرية.** من المرجح أن تكون الآثار العسكرية المباشرة على القوات الحكومية اليمنية محدودة إذا اقتصر التدخل على حماية الأجواء والمنشآت السعودية. أما الآثار غير المباشرة، فقد تشمل تحسين التنسيق الأمني، وتوسيع الدعم الفني، وتخفيف بعض الضغوط الدفاعية عن السعودية، بما يمنحها مرونة أكبر في إدارة التزاماتها.
- 3. الانعكاسات على جماعة الحوثي.** يضع الموقف المصري الحوثيين أمام معادلة جديدة: باستمرار الهجمات على السعودية قد يوسع عدد الدول المشاركة في ترتيبات الدفاع والردع. إلا أن التأثير النفسي والسياسي لا ينبغي المبالغة فيه، فقد

تستخدم الجماعة المشاركة المصرية لتعزيز خطابها التعبوي، وتقديم الصراع بوصفه مواجهة مع تحالف إقليمي واسع. وعليه فإن رد فعل الحوثيين لا يتحدد بحجم التهديد الخارجي وحده، بل أيضًا بحساباتهم الداخلية ومدى اعتقادهم بأن استمرار التصعيد يعزز موقعهم السياسي والعسكري.

4. الانعكاسات الإنسانية. يشكل الوضع الإنساني اليمني عاملاً ينبغي إدخاله في صلب التحليل، لا التعامل معه بوصفه نتيجة ثانوية للحرب، فأى توسع في المواجهة قد يؤدي إلى زيادة النزوح وتضرر الخدمات العامة وتعطيل وصول المساعدات وارتفاع أسعار السلع. وقد أشارت تقارير حديثة إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية في اليمن بالتزامن مع تصاعد القتال، بما يزيد أهمية حماية المدنيين وتسهيل وصول الإغاثة.

ما الذي يمكن أن تستفيد به الحكومة اليمنية استراتيجيًا؟

يمكن للدولة اليمنية الاستفادة من التطور المصري، لكن ذلك يتطلب مبادرة سياسية ودبلوماسية واضحة، وليس مجرد انتظار انعكاسات المشاركة العسكرية.

- **تطوير العلاقات الأمنية والدفاعية.** يمكن بحث برامج للتعاون العسكري والتدريب والتأهيل وتطوير القدرات المؤسسية، في إطار اتفاقات رسمية واضحة، وبما يتناسب مع الموارد المتاحة وأولويات الدولة اليمنية.
- **تعزيز الأمن البحري.** تستطيع الحكومة اليمنية الدفع باتجاه شراكات إقليمية تساعد على بناء القدرات البحرية الوطنية، وتعزيز أمن الموانئ وحماية الأنشطة التجارية، دون الانتقاص من سيادتها.
- **تنشيط الدبلوماسية اليمنية.** ينبغي الاستفادة من الاهتمام المصري والسعودي المتزايد في إعادة تقديم الأزمة اليمنية باعتبارها قضية دولة وسيادة واستقرار إقليمي، وليس مجرد مواجهات عسكرية متقطعة. ومن المهم أن تقترن الجهود الدبلوماسية بعرض احتياجات الدولة اليمنية بصورة مؤسسية محددة وقابلة للتنفيذ.
- **دعم بناء الدولة.** لا ينبغي أن تنحصر الاستفادة اليمنية في تطوير القدرات العسكرية، بل يمكن أن تشمل إصلاح المؤسسات الأمنية، والتدريب الإداري، وبناء القدرات المهنية، وتعزيز الجاهزية المدنية لإدارة الأزمات.
- **المحافظة على القرار الوطني.** من الضروري أن يرتبط أي تعاون عسكري أو أمني بمؤسسات الدولة اليمنية الشرعية، وأن تتحدد مهامه وفق تفاهات رسمية تحترم السيادة اليمنية وتمنع تضارب الاختصاصات والولاءات.

مؤشرات الإنذار المبكر والمتابعة الاستراتيجية

تمثل المؤشرات التالية أداة لتحديد اتجاه الأحداث واختبار مدى صحة السيناريو المرجح.

المؤشر الواجب متابعته	الدلالة الاستراتيجية
صدور قرار برلماني مصري نهائي	تقدم المسار القانوني للمشاركة
إعلان طلب سعودي رسمي يحدد نوع المساندة	تحديد طبيعة الالتزام المصري
إعلان نشر وحدات أو معدات مصرية في السعودية	الانتقال من الاستعداد إلى التنفيذ
توسيع التنسيق البحري في البحر الأحمر	احتمال تفعيل السيناريو البحري
توقيع تفاهات عسكرية مصرية يمنية	احتمال توسيع الدعم المؤسسي
تغير وتيرة الهجمات الحوثية واتجاهاتها	اختبار فاعلية الردع واحتمالات التصعيد
صدور تهديدات مباشرة تستهدف المصالح المصرية	ارتفاع احتمالات اتساع المواجهة
إطلاق وساطة سياسية جديدة	احتمال الانتقال إلى مسار احتواء التصعيد
تحسن انسيابية الملاحة عبر باب المندب	مؤشر جزئي لتحسن البيئة الأمنية

الخيارات والتوصيات الاستراتيجية

أولاً: على مستوى السياسة المصرية

1. تحديد المهمة بصورة دقيقة. ينبغي أن تقوم أي مشاركة على أهداف دفاعية محددة وقابلة للتقييم، مع وضوح نطاقها الجغرافي والقانوني والزمني.
2. إعطاء الأولوية للتعاون الدفاعي والبحري. لأن هذا المسار يحقق تقاطعاً بين المصالح المصرية والسعودية، مع مخاطر أقل نسبياً من المشاركة البرية المباشرة.
3. الحفاظ على قنوات الاتصال الدبلوماسي. بما يمنع تحول الالتزام الدفاعي إلى عامل إضافي لتوسيع الصراع.
4. ربط المشاركة بمؤشرات أداء واضحة. تشمل قدرة الحماية، واستدامة المهمة، والتكاليف، والمخاطر على المدنيين والملاحة.

ثانيًا: على مستوى السياسة السعودية

1. تحديد الاحتياجات الدفاعية ذات الأولوية قبل توسيع المشاركة الإقليمية، حتى توجه القدرات الإضافية لمعالجة فجوات واضحة.
2. تحسين التكامل بين الشركاء بما يقلل ازدواجية المهام ويضمن وضوح المسؤوليات.
3. الجمع بين الردع والجهد السياسي لأن حماية المنشآت السعودية لا تعالج وحدها الأسباب التي تسمح باستمرار التهديد من الأراضي اليمنية.
4. دعم القدرات المؤسسية للدولة اليمنية باعتبارها أحد مقومات الأمن المستدام للمملكة.

ثالثًا: على مستوى الحكومة اليمنية

هذه التوصيات هي الأكثر أهمية من زاوية الاستفادة الوطنية من التحول المصري.

1. إجراء مشاورات سياسية رفيعة المستوى مع القاهرة والرياض لبحث انعكاسات الترتيبات الأمنية الجديدة على اليمن.
2. إعداد مذكرة احتياجات يمنية محددة تتناول التدريب والتأهيل والأمن البحري وبناء القدرات.
3. تعزيز التنسيق بين المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية لضمان استيعاب أي دعم إضافي.
4. التأكيد دبلوماسيًا أن أمن باب المندب والبحر الأحمر يرتبط بوجود دولة يمنية قادرة على ممارسة سيادتها.
5. تطوير خطاب دبلوماسي يربط بين حماية الملاحة الدولية، وحماية المدنيين، واستعادة مؤسسات الدولة، والتنمية.
6. إعداد تصور يمني للتعاون الإقليمي في مرحلة ما بعد التصعيد، يشمل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية.

رابعًا: على المستوى الإقليمي

تبرز الحاجة إلى مقارنة إقليمية أوسع تتجاوز الاستجابة العسكرية الفورية.

وينبغي أن تشمل هذه المقاربة تطوير التنسيق بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر، وتعزيز آليات خفض التصعيد، وحماية التجارة الدولية، وتفعيل المسارات الدبلوماسية التي تراعي أمن الدول وسيادة اليمن.

كما ينبغي الحذر من إنشاء ترتيبات أمنية متداخلة تفتقر إلى قيادة سياسية واضحة أو تضع أهدافاً عسكرية لا تتفق بشأنها الدول المشاركة.

الخلاصة العامة

إن التطور الأبرز في الموقف المصري لا يتمثل في الاقتراب من الحرب بقدر ما يتمثل في محاولة تحديد شروط المشاركة فيها. فالقاهرة تؤكد التزامها بأمن السعودية، لكنها تواجه في الوقت نفسه تساؤلات داخلية تتعلق بحدود المهمة العسكرية وتكاليفها ومخاطر تحولها إلى انخراط مفتوح في الصراع اليمني، ومن ثم، فإن التأثير المصري المحتمل في اليمن ينبغي تقييمه وفق مستويين: الأول، تأثير مباشر في حماية السعودية وأمن البحر الأحمر؛ والثاني، تأثير غير مباشر في الحسابات العسكرية والسياسية للأطراف اليمنية والإقليمية.

ويبقى 26 أكتوبر 2026 محطة مهمة لمعرفة الاتجاه الذي ستتخذه القاهرة، دون افتراض أن الموافقة على التفويض، إن حدثت، ستعني تلقائياً دخول القوات المصرية إلى اليمن.